

ظاهرة الاحتباس الاقتصادي وأثرها على اقتصاديات الدول النامية

– الاحتباس الدولار في الجزائر أمودجاً –

*The Phenomenon of "COMMERCIAL RETENTION" and its impacts
on the developing economies- "Dollar Retention in Algeria"*

عمر عزوي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

نور الدين جوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الوادي

ملخص:

سوف نحاول ضمن هذه الدراسة تحليل أثر ظاهرة الاحتباس الاقتصادي في نقل الأزمات الدولية إلى الاقتصادات النامية ، متخذين من الاقتصاد الجزائري كدراسة حالة باعتبار أن أكثر من 97% من صادراتها هي من النفط المسعر دوليا بالدولار، سيما وأنه وضع خطير لا تنبئ المؤشرات بالكثير فيما تعلق بالفكك من منه، بقدر ما أضحت الضرورة ماسة للسعي الجاد لكسره، خاصة وأنه أضحي (وكما سبقت الإشارة) أحد أهم قنوات العدوى التي تمر عبرها الأزمات الدولية إلى الداخل، والتي تكبد الاقتصاد الجزائري خسائر هائلة. وليس ببعيد، مثال : أزمة الديون اليونانية (الأزمة الأوروبية) للعام 2010، والتي سبقتها أزمة الرهن العقاري الأمريكية للعام 2007 التي هزت أسس الاقتصاد العالمي وكبدت الاقتصاد الجزائري الكثير بفعل معامل الارتباط العالي معها. **الكلمات المفتاحية:** الاحتباس الاقتصادي، الأزمة الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري، الدولار الأمريكي، السوق الدولية للنفط، التجارة الخارجية.

Abstract:

This study tries to analyze the contribution of "commercial Retention" in the international transmission of crises to developing economies, with the Algerian economy as an illustrative example considering that oil exports represent more than 97% of its total exports, and oil prices are in U.S dollar. This dangerous situation is considered as the main channel of international crises contagion, which makes the Algerian economy suffer from many losses. For instance: the Greek debt crisis (the European crisis) in 2010, which preceded the U.S. mortgage crisis in 2007, costs the Algerian economy huge losses.

Key words: commercial Retention, economic crisis, Algerian economy, U.S dollar, international oil market, foreign trade.

مدخل :

مع بداية هذا القرن، شهد معدل الانفتاح الاقتصادي الدولي ارتفاعاً كبيراً، سيما وأن مؤشرات : التعريفية الجمركية انخفضت من نسبة 40% العام 1947 إلى ما لا يتجاوز 4% سنة 1995. والمشكل أنه تزامناً مع ذلك، برزت ظاهرة اقتصادية دولية كلفت الدول النامية والمتقدمة على حد سواء العديد من الخسائر، خاصة وأنها تساهم بشكل كبير في نقل وتدويل الأزمات الاقتصادية والمالية من مراكز اندلاعها الرأسمالية إلى بقية اقتصاديات السوق العالمية المتقدمة منها والنامية.

إنها ظاهرة: الاحتباس التجاري بكامل مستوياتها، والتي أثارت (ولا تزال) جدلاً واسعاً حول طبيعتها وكيفية التصدي لها ولتداعياتها، سيما داخل الاقتصاديات النامية، التي تعاني كثيراً من عدوى الأزمات الاقتصادية المتولدة في الاقتصاديات المتقدمة، خاصة وأن المشكل اليوم في ظل المرحلة الراهنة من تطور الرأسمالية— (أي الليبرالية الاقتصادية الجديدة) أصبحت الأزمة وحالات اللاتسقرار ظواهر دورية وتقع باستمرار، حتى أصبح اقتصاد الدول الصناعية الكبرى يوصف باقتصاد الأزمات، وبات انتشار عدوى الأزمات أسرع مما كان عليه فيما سبق.

سوف نحاول ضمن هذه الدراسة تحليل أثر ظاهرة الاحتباس الاقتصادي في نقل الأزمات الدولية إلى الاقتصاديات النامية ، متخذين من الاقتصاد الجزائري كدراسة حالة باعتبار أن أكثر من 97% من صادرات الجزائر هي من النفط المسعر دولياً بالدولار الأمريكي، سيما وأنه وضع خطير لا تنبئ المؤشرات بالكثير فيما تعلق بالفكاك من منه، بقدر ما أضحت الضرورة ماسة للسعي الجاد لكسره، خاصة وأنه أضحي (وكما سبق الإشارة) أحد أهم قنوات العدوى التي تمر عبرها الأزمات الدولية إلى الداخل، والتي تكبد الاقتصاد الجزائري خسائر هائلة. وليس بعيداً، مثال : أزمة الديون اليونانية (الأزمة الأوروبية) للعام 2010، والتي سبقتها أزمة الرهن العقاري الأمريكية للعام 2007 التي هزت أسس الاقتصاد العالمي وكبدت الاقتصاد الجزائري الكثير بفعل معامل الارتباط العالي الذي يربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الأمريكي من خلال الدولار خاصة.

إنه الطرف الاقتصادي المزمّن، الذي يقدر ما تعبر عنه حالة الجزائر يمكن إسقاطه على البقية من الدول النامية، إنه : «الاحتباس الدولارى»، أحد أهم مستويات «الاحتباس التجاري»¹ الذي تتسم به الاقتصاديات النامية منذ عقود، والذي لا تنبئ الدراسات الحالية بقدرة الكثير من الدول لتجاوزه، بقدر ما أصبحت الضرورة جد ملزمة لتخطيط سياسات الاقتصادية للإفلات منه، خاصة وأنه يعتبر (وكما سبق الذكر) أحد أهم قنوات العدوى التي تمر عبرها الأزمات الدولية إلى تلك الدول²، والتي تحملها أعباء كبيرة جداً، مثل تلك التي خلفتها أزمتي قروض الرهن العقاري الأمريكية للعام 2007³ وأزمة الديون اليونانية (الأزمة الأوروبية) للعام 2010⁴، والتي كبدت الاقتصاد العالمي والاقتصاديات النامية الكثير.

فما هو ذلك «الاحتباس الدولارى» ؟

ومن أي زاوية يشكل عائقاً لمشروعات التنمية في الدول النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص ؟

هذه الأسئلة وغيرها سوف نتطرق لها ببعض من التحليل والتدليل، خاصة وأنه وكما أعلن وزير الخزانة الأمريكي «جون كونيلى» العام 1971 : أن الدولار عملتنا لكنه مشكلتنا⁵.

أولاً. التبعية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري :

سوف نحاول في هذا العنصر تحليل خارطة التجارة الجزائرية، يعكس حقيقة مفزعة حول حدة التبعية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري أو ما يدعوه البعض : الاغتراب الاقتصادي⁶ إن صح التعبير الذي عقد (ولا يزال يعقد) وعطل (ولا يزال يعطل) مشاريع التنمية في الجزائر منذ الاستقلال ستينيات القرن الماضي، ويرسم وضعاً لاحتباس جغرافي مزمّن (أو حالة استقطاب⁷) لتدفقاتها⁸ تجاه

كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية (وهو ما ندعوه ظاهرة بالاحتباس الخارجي)، والإحصائيات بكافة مصادرها تثبت ذلك، ليقى اتجاه الواردات وبنية الصادرات الجزائريتين يصف على الدوام خطابات تجاوز التخلف ومستقبل التنمية المستقلة. وبأكثر تعمق، يمكن تشخيص أعراض ذلك «الاحتباس التجاري» من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها ما ورد في التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2012، وهي⁹ : مؤشر التنوع¹⁰، مؤشر التركيز¹¹، مؤشر كفاءة التجارة¹². والتي وبرغم أن التقرير أشار إلى أنها تعكس تحسن في الوضع الجزائري خلال العام 2010 مقارنة بالعام 2007، فقد قلص التقرير من هذا التفاؤل بفعل ضعف الأرقام ولكون تلك المؤشرات تقريبية، لتبقى بيانات التجارة الجزائرية لا تعكس سوى حقيقة أنها تجارة خارجية مغتربة ومحتبسة تعيق بشكل كبير سياسات التنمية المستقلة، بقدر ما تسهم بكثير في خلخلة التوازن الاقتصادي والاجتماعي، بقدر ما تفتح الباب واسعاً للأزمة المستوردة، ما يستدعي خطوات أكثر لكسر طوقها.

الجدول رقم (01) : قيم مؤشرات التنوع والتركز والكفاءة للجزائر 2007 – 2010

مؤشر كفاءة التجارة للمنتجات الزراعية 2010 (من إجمالي 184 دولة)	2010		2007	
	مؤشر التركيز	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	مؤشر التنوع
131	0.523	0.788	0.598	0.802

المصدر : الأونكتاد. نقلا عن : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، ص 171، مؤشر الكفاءة : ص 414 .

ومما تقدم، الواضح أن هذا الاحتباس البيئي يثبت أن الجهود الإنمائية الجزائرية لا تزال قاصرة في تحقيق الحد الأدنى من برامجها، سيما ما تعلق منها بردع الأزمات الخارجية ودعم مستقبل التنمية المستقلة، باعتبار أنها لم تستطع إحداث أي مستويات تذكر على مستوى تحسين الحصانة الاقتصادية، خاصة من خلال مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى¹³ التي قاربت على وشك الاكتمال بعد انضمام الجزائر لها بداية العام 2009 باعتبارها العضو 18 ولا تزال تداعياتها على رفاهية الفرد العربي لا تظهر في الأفق

الجدول رقم (02) : نظم الصرف في الدول العربية 2011

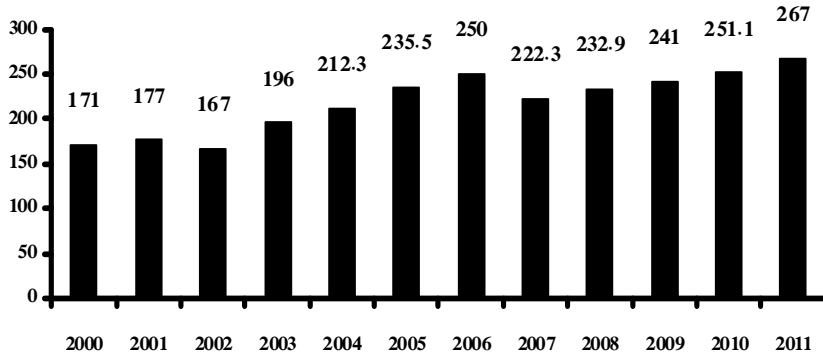
الدولة	نظام سعر الصرف
السعودية، البحرين، الإمارات، عمان، قطر، الأردن، لبنان، جيبوتي، العراق.	ربط بالدولار الأمريكي
سورية، ليبيا.	حقوق السحب الخاصة
الكويت، المغرب.	سلة عملات (غير معلنة)
الجزائر، تونس، السودان، موريتانيا، مصر .	تعويم مدار — موجه
اليمن.	تعويم حر — مستقل

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، ص 436.

ثانياً. الاحتباس الدولارى التبادلي (الجزائر نموذجاً) :

واقعيًا، قد لا نستطيع تجاوز حقيقة كون الجزائر ومنذ استقلالها صيف العام 1962 تمكنت من تحقيق طفرات اقتصادية مقارنة بالعديد من مثيلاتها خلال نفس الفترة. فالنتائج المحلي الإجمالي بلغ حدود 264 مليار دولار العام 2011 مقارنة بأقل من 171 مليار العام 2000، أي بزيادة قاربت الضعف خلال أقل من عقدين.

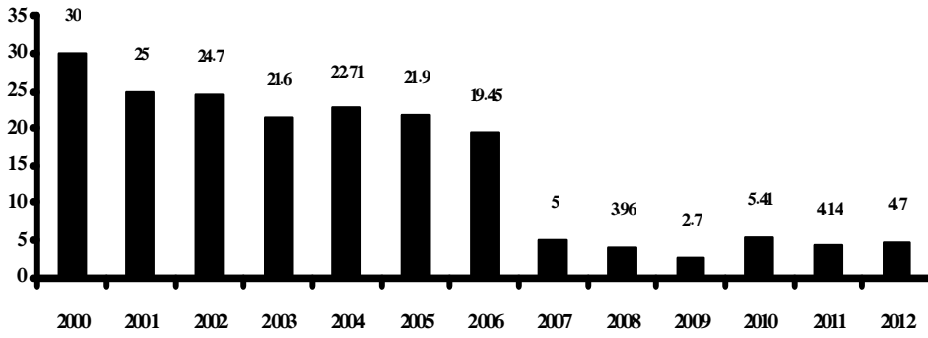
الشكل رقم (01) نمو الناتج المحلي الإجمالي الجزائري 2000 إلى 2011 (مليار دولار)



Source : CIA World Factbook, Version du Janvier 1, 2011, (www.indexmundi.com)

والدين الخارجي وبفعل الإصلاحات التي برمجت، وبسبب المبالغ والفوائض النفطية الهائلة خفض إلى مستويات قد لا تذكر من حدود أكثر من 30 مليار دولار العام 2000 إلى أقل من 4.7 مليار دولار العام 2012. وهو ما منح الحكومات الجزائرية هامشاً أوسع للحرية في رسم مسارات القرار السياسي والإصلاح الاقتصادي.

الشكل رقم (02) : حجم المديونية الخارجية للجزائر خلال فترة 2000 إلى 2012 (مليار دولار)



Source : CIA World Factbook, Version du Janvier 1, 2011, (www.indexmundi.com)

ولكن وبقدر كل ذلك، الواضح أن خطط التنمية التي طبقت في الاقتصاد الجزائري فشلت في تحقيق الكثير مما رسم فيها، وهي تفشل بفعل الأسوار التي يُحتبس بمقتضاها جزء كبير من التجارة الخارجية الجزائرية ضمنها، وهو ما ندعوه بظاهرة «الاحتباس الدولار التبادلي»، وهي ظاهرة بقدر ما تنقل كاهل الاقتصاد الجزائري داخلياً، تعتبر صفة خطابات التنمية المستقلة، وأحد أهم معابر استيراد الأزمات الاقتصادية من الخارج، كمثال الأزمة الأوروبية :

أولاً : من ناحية، العلاقات مع الولايات المتحدة من زاوية الدولار لا مفر منها، فأكثر من 97 % من الصادرات الجزائرية محتبسة ومنذ عقود في النفط (الاحتباس التجاري البنوي للصادرات) المسعر بالدولار الأمريكي (الاحتباس الدولار). فخلال التسعة أشهر الأولى من العام 2010 مثلاً وبسبب إحصائيات المركز الوطني لإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك الجزائرية مثلت المحروقات 96.88 % من إجمالي الصادرات الجزائرية، كما أن نسبة الصادرات من الوقود من إجمالي تلك الصادرات لم تنحدر عن 97 % منذ عقود وهي في تزايد، باعتبار أنه وبسبب بيانات صندوق النقد العربي ارتفعت تلك النسبة من حدود 97.2 % العام 2008 إلى أكثر من 97.6 % العام 2008. كما أنه ووفقاً لبيانات الوكالة الوطنية الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، وحتى نهاية شهر ديسمبر للعام 2012 بلغ إجمالي الصادرات الجزائرية حدود 56.054 مليار دولار، ولم يتجاوز إجمالي الصادرات خارج المحروقات عتبة 1.514 مليار دولار¹⁴، ما يعني أن أكثر 97.3 % من صادرات الجزائر مثلاً محتبسة بنويماً ضمن المحروقات.

العام 2011 بلغت نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدولة الجزائرية حدود 69.5 %، وهذه النسبة مستقرة فوق 60 % منذ عقود وهي في تزايد، وهذا الوضع مزمّن منذ عقود، باعتبار أن النفط (الاحتباس التجاري) هو المصدر الأساسي للدخل الجزائري ولمصادر تمويل السياسات التنموية وبرامج الإصلاح السياسية أو غيرها.

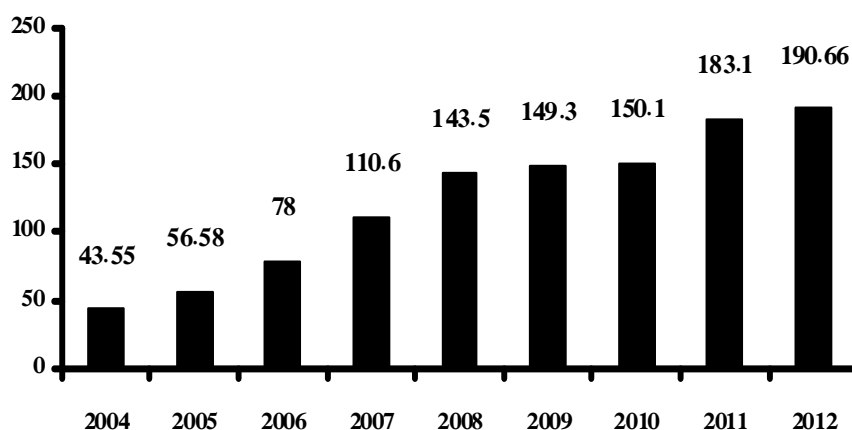
الجدول رقم (03) نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة للجزائر 2011/2009

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)			النسبة من إجمالي الإيرادات العامة (%)			الإيرادات النفطية (مليار دولار)		
2011	2010	2009	2011	2010	2009	2011	2010	2009
26.2	24.1	24	69.5	66.3	65.6	51.803	39.044	33.213

المصدر : التقرير العربي الموحد 2012، ص 384.

كما أن كامل احتياطياتنا الرسمية من الصرف الأجنبي تتواجد في بنوك الولايات المتحدة الأمريكية وهي مسعرة بالدولار الأمريكي، وعليه يبقى الاقتصاد الجزائري، مرتبط عضويًا مع الاقتصاد الأمريكي، ووضعه مرهون بالكامل بالتقلبات التي تحدث فيه.

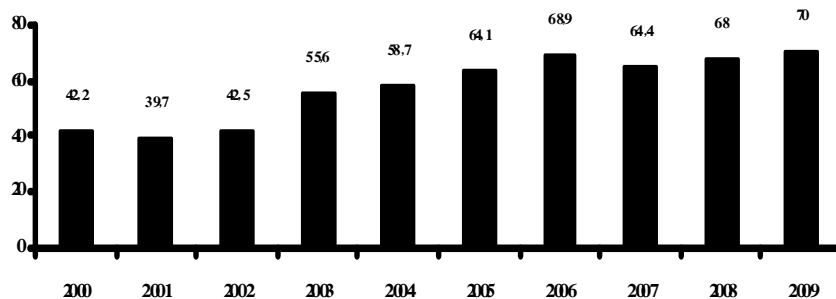
الشكل رقم (03) حجم احتياطيات الصرف الأجنبي الرسمية باستثناء الذهب للجزائر للفترة 2012/2004



Source : CIA World Factbook, Version du Janvier 1, 2011, (www.indexmundi.com)

وثانياً، برغم أن معدل الاندماج الجزائري في الاقتصاد العالمي ضعيفة نسبياً، إلا أن برامج الإصلاح الاقتصادي أو سياسات التنمية الجزائرية لن تكون في منء عن الأوضاع الدولية، خاصة منها الاقتصادية، وبالتحديد المتعلقة بكل من الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي.

الشكل رقم (04) معدل الانفتاح الاقتصادي الجزائري للفترة 2009/2000 (الوحدة : %)



المصدر : البنك الدولي، بيانات مختلفة 2010/2000.

ثالثاً: ما يفوق 60 % من إجمالي الواردات الجزائرية تأتي من دول الاتحاد الأوروبي، الوضع الذي يزعج بالاقتصاد الجزائري ضمن مطب الاحتباس التجاري البنوي على مستوى وارداته، والذي يعني أن اليورو هو العملة الأساس في نفقات الاقتصاد الجزائري.

المشهد أعلاه معقد اقتصادياً، ويفرز الكثير من الاختلالات، لعل أخطرها إشكالية التوقع بين سندان اليورو الأوروبي ومطرقة الدولار الأمريكي على طرفي الميزان التجاري: فمن ناحية الواردات الجزائرية، العلاقات التجارية مع أوروبا تفرض نفسها بفعل الفعل التاريخي أو الطوق التاريخي إن صح التعبير، وهي تتعاضد يوماً بعد يوم فمع بدايات القرن الراهن عقدت الجزائر مع الاتحاد الأوروبي عقد الشراكة الأورو متوسطي والذي عمق لم وأوزار ذلك الاحتباس التجاري، فخلال العام 2009 استحوذت السلع الأوروبية على ما يزيد عن 70% من إجمالي الواردات الجزائرية في حين لم يتعدى نصيب البلدان العربية حدود 4% والأفريقية 1.2% برغم التقارب الجغرافي والتشابه الاقتصادي.

إذاً، على مستوى التجارة الخارجية يتموضع الاقتصاد الجزائري بين سندان اليورو ومطرقة الدولار، وهو وضع جد خطير يشكل مأزقاً، فمثلاً، ومع اندلاع أزمة الديون اليونانية (الأزمة الأوروبية) تخلخلت كل مؤشرات الاقتصاد الجزائري سلباً تبعاً لتراجع سعر صرف اليورو مقابل الدولار بحوالي 0.08 سنت مقابل اليورو عما كان عليه العام 2008، بفعل الأزمة، والجدول أسفله يوضح تلك الخسائر بالتفصيل.

الجدول رقم (04) : بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري قبل وبعد الأزمة الأوروبية للعام 2009

2010	2009	2008	2007	
1.30	1.39	1.47	1.37	سعر صرف اليورو مقابل الدولار (متوسط الحسابي للسنة)*
39.044	33.212	63.322	-	الإيرادات النفطية (مليار دولار)
162.221	149.040	143.243	110.317	الاحتياطات الخارجية الرسمية باستثناء الذهب (مليار دولار)
161.947	138.126	171.756	135.032	الناتج الإجمالي المحلي بأسعار السوق الجارية (مليار دولار)
-	0.71	0.47	0.55	الكفاءة الاقتصادية الزراعية (%)
-	7252	7031	6077	الواردات الزراعية (مليون دولار)
61.128	60.358	66.825	46.850	الإنفاق العام (مليار دولار)
2.266 -	9.757 -	13.562	6.314	العجز الكلي في الموازنة العامة (مليار دولار)
13.8	3.12	16.04	21.5	معدل النمو في السيولة (%)
37.805	36.754	37.444	25.992	إجمالي الواردات (سيف) (مليار دولار)
18.2	7.780	40.600	34.240	الميزان التجاري (مليار دولار)
9.510	2.220	31.670	28.320	ميزان السلع والخدمات والدخل (مليار دولار)
12.160	0.410	34.450	30.540	الميزان الجاري (مليار دولار)
15.580	3.860	36.990	29.550	الميزان الكلي (مليار دولار)
74.390	72.647	64.582	69.292	سعر صرف الدينار مقابل الدولار
97.598	101.166	93.959	95.180	سعر صرف الدينار مقابل اليورو
113.491	112.223	102.547	105.934	سعر صرف الدينار مقابل حقوق السحب الخاصة
0.5	1.5 -	5.3	1.3 -	التغير السنوي في مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية
16.790	0.2058	2.202	2.120	تحويلات العاملين (مليار دولار)

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، صفحات متنوعة.

كما أن ذلك التوضع، يجعل من التجارة الخارجية الجزائرية عاملاً جد معرقل لعمليات التنمية، بل ويساهم في توالد واستيراد الكثير من المشكلات والأزمات الاقتصادية، فإذا انخفض سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية الأخرى، هذا يؤدي تلقائياً إلى ارتفاع أسعار السلع التي تستوردها الجزائر من بلدان الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر — وكما ذكرنا — المصدر الرئيس لنحو 60% من الواردات الجزائرية السنوية، كما ستتضرر أسعار الواردات الجزائرية من الدول التي ارتفعت عملاتها مقابل الدولار الأمريكي، ومنها اليابان ودول آسيوية أخرى ارتفعت عملاتها بالنسبة للدولار الأمريكي. فمثلاً وبين عامي 2002 إلى 2006 وعندما تراجع قيمة الدولار الأمريكي بنسبة 33% مقارنة باليورو ازدياد كلفة الواردات الجزائرية الكلية بنسبة تجاوزت 14%.

وفي حين أردنا دراسة أثر الاحتباس التجاري في عدم استقرار الوضع التجارية الخارجية، وتبيان معدل الاستقرار العالي في حين تنوعت الصادرات والواردات بين أكثر من عملة واحدة (بين اليورو والدولار مثلاً بالنسبة للاقتصاد الجزائري)، وبغرض التوضيح، لننظر في المثال الرقمي التالي:¹⁵

ولنفترض أن القدرة الشرائية الجزائرية من السوق الدولية (ق) هو وحدة القياس، والتي تتأثر مباشرة بالدولار (\$) وحركة اليورو (€) :

$$(1) \quad \delta (\alpha - 1) + (\$)\alpha = (\text{ق}) \delta (\text{€})$$

حيث δ و α قيمتان ثابتتان تحددان القدرة الشرائية الجزائرية من السوق الدولية .

ولنجعل ص = €/\$ هو يمثل القدرة الشرائية الجزائرية لليورو بالدولار.

في حال كانت الصادرات والواردات مسعرة بالكامل بالدولار فقط فإن $(\alpha = 1)$ ، والقدرة الشرائية الجزائرية بالدولار : د = €/\$ وهو ثابت .

ولكن في حين تنوع تسعير الصادرات والواردات بين الدولار واليورو، فإن بعد اختيار قيمة لـ δ ، تحدد α بحيث $\alpha > 0$. حينئذ، وطبقاً للمعادلة رقم (1)، لا تكون القدرة الشرائية الجزائرية بالدولار التي سنرمز لها بالرمز : د = €/\$، والقدرة الشرائية الجزائرية باليورو التي سنرمز لها بالرمز : ي = €/\$، من الثوابت.

لنفترض في بادئ الأمر $(\delta = 0.25)$. وفي إطار العلاقة بالدولار $(\alpha = 1)$. وباستخدام المعادلة رقم (1) يمكن حساب القيم المبدئية لكل من القدرة الشرائية الجزائرية بالدولار (د)، والقدرة الشرائية الجزائرية باليورو (ي).

الجدول رقم (05) : مثال على القدرة الشرائية الجزائرية في ظل ارتباط صادراتها بالدولار

الافتراض : $\alpha = 1$			
الدولار ينخفض	الدولار يرتفع	الوضع المبدئي	ص = €/\$
1.01	0.90	1.00	ص = €/\$
0.25	0.25	0.25	القدرة الشرائية الجزائرية بالدولار : د = €/\$
0.23	0.28	0.25	القدرة الشرائية الجزائرية باليورو : ي = €/\$

لنفترض أن الدولار يرتفع مقابل اليورو ($1 < \text{ص}$) لفترة طويلة، كما يظهر في العمود الثاني من الجدول رقم 05، فهذا يعني فقدان ارتفاع القدرة الشرائية للجزائر من أسواق منطقة اليورو، بينما تظل القدرة الشرائية في أسواق الولايات المتحدة أو أسواق البيع بالدولار غير متأثرة. وفي المقابل، إذا انخفض الدولار ($1 > \text{ص}$) كما يظهر في العمود الثالث من الجدول، فهذا يعني انخفاضاً في القدرة الشرائية من منطقة اليورو، بينما تظل القدرة الشرائية من أسواق الدولار غير متأثرة، وهذا الوضع وفي ظل الانخفاضات المتتالية التي شهدتها الدولار مقابل العملات الأساسية خاصة اليورو منذ العام 2000 (أنظر الشكل 02)، وفي ظل الاحتباس الدولار للصادرات الجزائرية والاحتباس الأوروبي للواردات بأكثر من 60% من وارداتها، يشكل عبء على الجزائر، ويكلفها خسائر مالية هائلة، منها تلك الـ 250 مليون دولار سنوياً .

ومن ناحية ثانية، وبموجب قاعدة التأثير بقيمة العملتين (1) يمكن التعبير عن (د) و (ي) كما يلي :

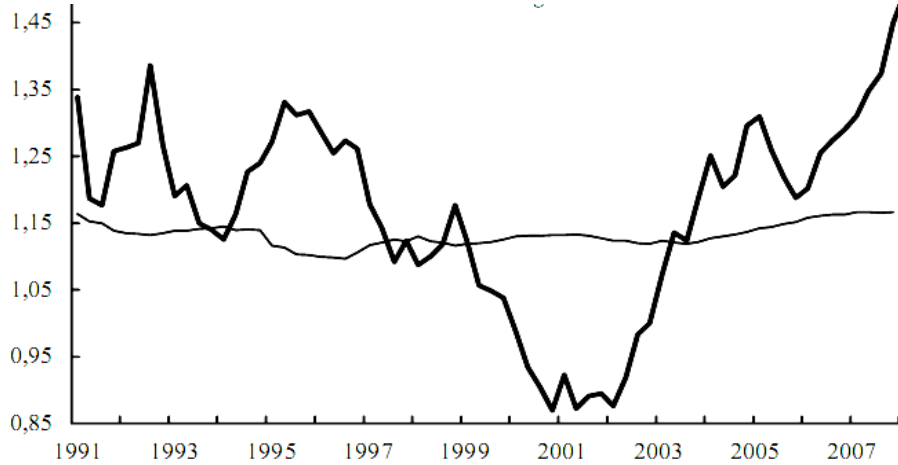
$$(2) \quad \text{ص} = \text{€}/\text{\$} = \text{د} = \text{\$/€} = \text{ق} = \text{€}/\text{\$} = \text{\$/€} = \text{ي} = \text{\$/€} = \text{\$/€} = \text{د} = \text{ص}$$

وباستخدام المعادلة رقم (1)، يمكن تفسير الرمز في المعادلة رقم (2) كما يلي :

إذا كانت القدرة الشرائية للجزائر (ق) تتحدد وفق الدولار فقط، يكون الوزن الترجيحي للدولار في العملية (α) يساوي واحد، ويكون الوزن الترجيحي لليورو $(\alpha - 1)$ يساوي صفر. وبذلك تعني المعادلة (2) ضمناً أن : د = €/\$ هو ثابت، أو أن (د)

مستقر على نحو كامل، ولكن : $\text{€}=\text{ص}$ أقل استقراراً مما قد تكون عليه في حال كانت الصادرات والواردات الجزائرية متنوعة بين اليورو والدولار، والذي يعبر عن تقلبات (ص). وذلك لأنه بموجب تنوع الصادرات والواردات الجزائرية بين اليورو والدولار سيكون (د) متغيراً أيضاً، وسيقلل أثر تقلبات (ص) و(ي). ولذلك فإن تنوع الصادرات بين الدولار واليورو له تأثير يؤدي إلى عدم استقرار القدرة الشرائية الجزائرية بالدولار (د)، ولكن له تأثير يؤدي إلى استقرار القدرة الشرائية الجزائرية باليورو (ي)، والذي يعبر عن تأثير التقلبات في وضع (ص). أي أن الوضع سيؤدي إلى استقرار خارجي أكبر .

الشكل رقم (04) : سعر صرف اليورو مقابل الدولار وتعادل القوة الشرائية مقاساً بسعر الناتج المحلي الإجمالي 2007/1991



Source : Michel Didier, **La zone euro peut-elle avoir une politique de change ?**, Publier en : **Politique de change de l'euro**, La Documentation française, Conseil d'Analyse Économique, Paris, 2008, P 25.

وهذا الوضع المؤلم، يضع الجزائر وغيرها من الدول الغارقة في مطب «الاحتباس الدولارى التبادلي» إلى إحدى الخيارين : فإما السعي وعلى غرار الصين لخلخلة الاستثمار الدولارى للمبادلات الدولية، ودعم تنوع التسعير العالمى للمواد الأساسية بأكثر من عملة واحدة، أو العمل بمجد لتنوع صادراتها وإخراجها من النفق المظلم للبعد الأحادي. ويرى العديد من المختصين أن أفضل عملة ارتكاز للجزائر وغيرها من الدول العربية والنامية المماثلة لها هو كما يبينه الجدول التالي¹⁶ :

الجدول رقم (06) : أفضل عملة ارتكاز لبعض الدول العربية

التجارة	تحركات السعر	تحركات الناتج	
اليورو	اليورو	اليورو	الجزائر
اليورو	الدولار	اليورو	الأردن
اليورو	اليورو	اليورو	موريتانيا
اليورو	اليورو	اليورو	المغرب
اليورو/الين	الدولار	الين	عمان
اليورو	الدولار	الدولار/اليورو	المملكة السعودية العربية
اليورو	اليورو	اليورو	سورية
اليورو/الين	الدولار	اليورو	الإمارات العربية المتحدة

Source : Alesina and Barro, **Currency Unions**, Quarterly Journal of Economics, May 2002, P 409.

ولكن هذه الخيارات ليست سهلة، فمن الصعب جداً مثلاً اعتماد اليورو كعملة مرجعية في للصادرات لأن الدولار الأمريكى بالنسبة للأسواق النفطية هو العملة المرجعية الأساسية، كما أنه من بالغ الصعوبة تغيير معايير الاستيراد لتقليص الاعتماد اليورو في

الواردات، فمعدلات الارتباط التجاري بأوروبا جد عالية، متشابكة وعريقة القدم. كما أن محاولة التفاوض مع الاتحاد الأوروبي لتسعير صادراته بالدولار قضية بحاجة لكثير من الجراحة، برغم استحالتها.

خلاصة :

بناءً مما سبق، وفي ظل الوضع غير المستقر للاقتصاد العالمي عموماً، والأمريكي والأوروبي تحديداً، تحتاج الجزائر اليوم إلى ضرورة إعادة النظر في وضع اقتصادياتها، في ضوء ما يلي¹⁷ :

1. ارتباطها الاقتصادي الكبير مع الولايات المتحدة والدولار وأوروبا واليورو. وخاصة وأن الفترة القادمة ستشهد تحولا كبيرا في مراكز القوى من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، فالاقتصاديات الصاعدة في الصين والهند وبقية دول العالم الناشئة بقوة بدأت تفرض نفوذها في السوق العالمية.
2. سياساتها المتمثلة في التكامل الاقتصادي الدولي، ولا سيما الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة، ومجلس التعاون الخليجي ... الخ، وما يتطلبه ذلك من عمق نظر في طبيعة الارتباط الاقتصادي مع الدولار والولايات المتحدة الأمريكية .
3. التغيرات الهيكلية المؤدية إلى زيادة تنوع الإنتاج والاعتماد على الأقل على قطاع النفط والغاز كمصدر للدخل وسلعة التصدير الرئيسية.
4. إضافة إلى أن الجزائر تنمي وتفتح أسواق رأس المال فيها ببطء. وبالتالي تحرير الأسواق المالية يولد تكاملا ماليا دوليا متزايدا، ويؤدي بالضرورة إلى إعادة النظر في نظم سعر الصرف .

وأخيراً وبرغم معدلات الاجترار المعرفي عالية التركيز التي يمكن لمسها من طرف الكثير من المختصين فيما تعلق بمضمون دراستنا هذه، باعتبارها احتوت وصفاً وتشخيصاً مباشراً لواقع الاقتصاديات العربية المعروف، وفيما تعلق بانحباس تجارتها الخارجية وعمليات التبادل الوطنية، إلا أننا نؤكد بأنه وفي ظل قناعاتنا التشخيص وإعادة التذكير عوامل مهمة معالجة الكثير من الأورام الاقتصادية، كما أننا نعتقد أن ذلك السلوك العلمي، يركز على الكثير من المبررات المنهجية والحجج العلمية والموضوعية . وتتمنى أن كون قد وفقنا في إيصال الحد الأدنى مما كنا ننوي تبليغه حول واقع ومستقبل الاقتصاديات العربية في ضوء إفرزات الأزمة المالية العالمية الراهنة، وأطروحة الخلاص العربي عبر الانفلات من طوق الاحتباس التجاري وبراثن الاحتباس الدولاري.

المواشم و المراجع المعتمدة:

- 1 . حول ظاهرة الاحتباس التجاري، راجع : نورالدين جوادى، الاحتباس التجاري: مآزق اقتصادي عربي ... يعكس احتفالات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بانضمام عضوها الثامن عشر – الجزائر –، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50 / ربيع 2010، ص 155 .
- 2 . حول ظاهرة قنوات العدوى الاقتصادية للأزمات، راجع : نورالدين جوادى وعقبة عبد اللاوي، الأزمات المالية : سجل التدويل وأطروحات التعولم الثلاثي، ورقة قدمت ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول : الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، 1 – 2 ديسمبر 2010.
- 3 . حول الأزمة الأمريكية للرهن العقاري، راجع، نورالدين جوادى وعقبة عبد اللاوي، الأزمة المالية العالمية الراهنة : تحليل عينة دراسات أعداد مجلة بحوث اقتصادية عربية ما بين 2007 إلى 2010 ، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العددان 55 – 56 / صيف – خريف 2011، ص 25 .
- 4 . حول أزمة الديون الأوروبية الراهنة ومرجعياتها، راجع، أمير السعد، قراءة نقدية في الأزمة اليونانية، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العددان 57 – 58 / شتاء – ربيع 2012، ص 227 .

5. مارتين بولار، انقلاب النظام العالمي رأساً على عقب حقائق مالية بعد الدولار، مجلة المستقبل العربي، العدد 358/ديسمبر 2008، ص 138.
6. اعتمدنا بشكل أساسي في مضمون هذا العنصر على : نورالدين جوادي وعقبة عبد اللاوي، ظاهرة الاحتباس الاقتصادي كإحدى إشكاليات ملف انعكاسات الأزمة المالية العالمية الراهنة على الاقتصادات العربية : دول الخليج والجزائر نموذجاً، ورقة قدمت ضمن المؤتمر العالمي الثاني حول : الأزمة المالية العالمية ... دروس الأزمات وتحديات المستقبل، جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، 17 و18 جويلية 2011، ص 63 من كتيب الملتقى.
7. هنالك بعض الاقتصاديين من يسمي هذه الظاهرة بالاستقطاب. راجع مثلاً : بعض مؤلفات الدكتور سمير أمين . واطلع على : موله عبد الله، التكامل الاقتصادي الجديد : الثابت والمتغير، مجلة المستقبل العربي، العدد 279/ ماي 2002، ص 28 .
8. للتوسع حول الاحتباس التجاري العربي الجوازي، راجع : نورالدين جوادي، الاحتباس التجاري : مأزق اقتصادي عربي، مرجع سابق، ص 159.
9. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، ص 171.
10. مؤشر التنوع (*Diversification Index*): يقيس انحراف صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح بين 0 و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر، كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.
11. مؤشر التركيز (*Concentration Index*): ويعرف بمؤشر هيرفندل - هيرشمان، ويقاس مستوى التركيز السوقي لحصة الدولة من الصادرات/الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة أو مجموعة سلعية. وتتراوح قيمته بين 0 و1 بحيث تشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركيز أقل لكل من الصادرات والواردات، فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركيز أكبر.
12. مؤشر كفاءة التجارة (*Trade Performance Index*): مؤشر مركب يركز في احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل متوسط نصيب الفرد من الصادرات، الحصة السوقية، تنوع المنتجات المصدرة، وتنوع أسواق التصدير العالمية. ويؤدي احتساب مؤشر كفاءة التجارة إلى ترتيب عام لموقع الدولة ضمن 184 دولة، وكذلك ترتيب فرعي حسب السلع المصدرة، وذلك بالنسبة إلى 14 مجموعة سلعية رئيسية.
13. على مستوى عمق السلع المصدرة بينياً، الوضع لا يزال يتعقد أكثر، فباستحضار قاعدة المنشأ المتفق عليها عربياً يتصاعد المشهد إلى مستوى كارثة، كون أنه حتى 8% التي تمثلها التجارة البينية من إجمالي التجارة العربية الخارجية، وتحديداً منها ما تعلق بالصادرات الصناعية محتسب بنويماً في خدمة الاقتصادات غير العربية، فالصناعة عموماً تجنس عربياً بقيمة مضافة 40% فقط، وتمتع الصناعات التجميعية ذلك بـ 20% فقط، لأنه لا يمكن العثور عن منتج عربي بأقل من تركيز 60% أو 80% أجنبياً، ما يعني أننا وعبر منطقة التجارة العربية الحرة مثلاً ضمن وضع لا يتجاوز وصفه اقتصادياً بحالة من توسيع سوق استهلاك صناعات الدول الصناعية التي تؤمننا، وبالتالي وكأننا أصبحنا جزءاً منه، فيصبح التعرض المباشرة للأزمات التي قد تحدث في تلك الأسواق غير العربية أمراً طبيعياً.
14. إحصائيات فصلية : سبتمبر 2012، الوكالة الوطنية الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، www.algex.dz.
15. المثال الرقمي مستوحى من النموذج الذي قدمه جورج عابد في إطار تحليله لحالة مجلس التعاون الخليجي وربط بعملاتها بعملة واحدة، وقمنا بتعديله ليتناسب وحالة الجزائر وحالة صادراتها وواردها بين الدولار واليورو. أنظر : جورج عابد وآخرون، الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي : بعض الاعتبارات بشأن نظام سعر الصرف، مرجع سابق، ص 87 — 96 و97 .
16. ناصر السعيد، خيارات نظم الصرف من المنظر التاريخي ودروس للبلدان العربية، مرجع سابق .
17. ناصر السعيد، خيارات نظم الصرف من المنظر التاريخي ودروس للبلدان العربية، نظم وسياسات الصرف (مجمع مداخلات برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي)، أبوظبي، 16 و17 ديسمبر 2002، صندوق النقد العربي، ص 70 — 71 .